اقتصاد

٢٨٪ من متقاعدي الرقة فقط قبضوا معاشاتهم من بريد دمشق.. فأين البقية؟

محمد راكان مصطفى

أثارت قضية معاشات متقاعدي الرقة جدلاً واسعاً، لاحتمال وجود مخالفات في الصرف من الوكلاء المكلفين بقبض المعاشات عن أصحابها، ومحاولات لاختلاس مبالغ تقدّر بمليارات الليرات السورية، ما دفع وزارة العمل إلى تحويل معاشات متقاعدي الرقة إلى مؤسسة بريد دمشق ريثما يفصل القضاء في الأمر، إما بتثبيت «اتهامات» جهاز الرقابة المالية، وإما ببراءة «المتهمين» من «دم» المال العام.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير العمل خلف العبد الله أن الهدف من إحالة معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة إلى مؤسسة البريد بدمشق هو حماية أموال الدولة من الضياع وضمان وصول الحقوق إلى أصحابها من المتقاعدين.

إلا أن آخر إحصائيات بريد دمشق تثير إشارات استفهام حرجة، إذ استلم ٢٨ بالمئة فقط من متقاعدي الرقة معاشاتهم عبر مؤسسة البريد خلال الفترة ما بين ٢٠١٥/٦/١٦ ولغاية ٢٠١٥/١١/١٠، كما تم توطين بعض المعاشات في المصارف، بنحو ١٧٦٥ معاشاً لدى المصرف التجاري، و٣٢ معاشاً لدى المصرف العقاري، وتم تسجيل ٤٥ حالة وفاة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمستحقي المعاشات من محافظة الرقة ما بين ٢٠١٣ و٢٠١٥ خلال الأشهر الخمسة الماضية.

من هذا الواقع نسأل: ما هو مصير باقي المتقاعدين؟

الأمر الذي قد نجد إجابات واضحة عليه في التقرير النهائي للجهاز المركزي للرقابة المالية.

هذا وحصلت «الوطن» على نسخة ورقية عن إحصائيات معاشات المتقاعدين في محافظة الرقة منذ البدء بتسليم المعاشات عن طريق بريد دمشق اعتباراً من الشهر السابع من عام ٢٠١٥ وحتى ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٥، تتضمن تحويل ٨٠٩٧ معاشاً إلى بريد دمشق بمبلغ إجمالي يزيد على ١٤٢ مليون ليرة سورية في شهر تموز الماضي، صرف منها فقط ٩١ معاشاً بمبلغ وقدره ١,٨ مليون ليرة سورية.

وفي شهر آب تم تحويل ٨٠٧٥ معاشاً إلى بريد دمشق بمبلغ إجمالي يزيد على ٢٨٢ مليوناً صرف منها ١٢٦٩ معاشاً بقيمة إجمالية تقارب الـ٥٢ مليون ليرة سورية.

أما في شهر أيلول فقد تم تحويل ٧٧٧٣ معاشاً إلى بريد دمشق بمبلغ إجمالي يزيد على ٣٦١ مليون ليرة سورية، صرف منها فقط ٣٣٨٠ معاشاً بمبلغ يزيد على ١٦٦ مليون ليرة سورية، وفي شهر تشرين الأول تم تحويل ٦٣٦٥ معاشاً إلى بريد دمشق بمبلغ إجمالي يزيد على ٣٢٢ مليوناً صرف منها ٢٩٠٨ معاشات بقيمة إجمالية نحو ٩١ مليون ليرة، وفي شهر تشرين الثاني تم تحويل ٦٩٦١ معاشاً إلى بريد دمشق بمبلغ إجمالي يزيد على ٢٩٤ مليون ليرة سورية، صرف منها فقط ٢٨٧٠ معاشاً بمبلغ يزيد على ٨٠ مليون ليرة سورية.

الحلقي: اهتمام حكومي بقطاع الإسكان والتعليم

٤,٥ مليارات ل.س مشروعات سكنية وعلمية في اللاذقية

الوطن

بتوجيه من الرئيس بشار الأسد وبمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للحركة التصحيحية المجيدة التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد، تابع رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي اليوم الثاني على التوالي جولته التفقدية على المشاريع الحيوية والتنموية ودشن ووضع حجر الأساس للعديد من المشاريع السكنية والعلمية والخدمية في محافظة اللاذقية وذلك بقيمة إجمالية تبلغ أربعة مليارات ونصف المليار ليرة سورية.

حيث قام الحلقي بتدشين المرحلة الثانية من سكن الشباب في مدينة اللاذقية الذي يبلغ عددها ٣٢٠ مسكناً بقيمة تقديرية إجمالية مليار ونصف المليار ليرة سورية. كما اطلع على عدد من المساكن ومدى توافر الجودة في الإكساء والبناء.

وفي تصريح لوسائل الإعلام أكد الحلقي أن قطاع الإسكان يحظى باهتمام كبير من الحكومة لما له من دور حيوي وتنموي من خلال مساهمته في توفير المسكن المناسب لأصحاب الدخل المحدود وطبقتنا العاملة ومساهمته في منع السكن العشوائي، إضافة إلى توفيره المسكن المناسب للأجيال الشابة ضمن خطط سكنية وعمرانية ممنهجة تسهم في توفير المناخ المناسب للعمل والإبداع والاستقرار الاجتماعي والنفسي للمواطنين ومساعدتهم على توفير المسكن المناسب وبالتقسيط المريح، إضافة إلى إيجاد جبهات عمل للشركات الإنشائية العامة وأكد الحلقي أن إستراتيجية الحكومة تهدف إلى تأمين المسكن المناسب لكل مواطن ضمن مخططات تنظيمية تراعي كل متطلبات بناء العمارة الحديثة وتوفر كامل الخدمات لها وتسهم في إقامة تجمعات عمرانية جديدة فيها كامل الخدمات من مدارس ومشاف وأسواق تجارية ومسطحات خضراء وملاعب.

كما دشن الحلقي فرع مرور اللاذقية بقيمة إجمالية للمشروع تقدر بـ١٥٠ مليون ليرة سورية واطلع على أقسام الفرع والخدمات التي سيقدمها للإخوة المواطنين والسائقين وخاصة من خلال وجود النافذة الواحدة.

كما دشن الحلقي مشروع استبدال خط الجر الثاني من السن إلى اللاذقية بقيمة إجمالية للمشروع تقدر بنحو ملياري ليرة سورية طول الخط الجديد ٤٤ كم من الفونت المرن قطر ١٠٠٠ مم ويمتد من بحيرة السن بالضخ إلى خزان قرفيص ثم إلى مدينة اللاذقية بالإسالة.

كما قام الحلقي بزيارة لجامعة تشرين واطلع على سير العملية التعليمية في الكليات ومشروع توسع كليات الهندسة الذي يهدف إلى توسع لمباني كليات الهندسة الميكانيكية والكهربائية وتتسع لـ٤٥٠٠ طالب وتتألف من عدة أقسام والمدنية وكلية الهندسة المعلوماتية التي ستتسع لـ١٢٠٠ طالب وتتكون من خمسة مدرجات و١٦ قاعة تدريسية ومختبرات وقاعات للمطالعة، إضافة إلى مشروع الإكمالات العائدة لكلية طب الأسنان بقيمة إجمالية تقدر بـ٣٠٠ مليون ليرة سورية حيث ستشمل عدداً من المدرجات والقاعات الدراسية بقيمة تقديرية للمشروع بـ٧٥٠ مليون ليرة سورية، وأكد الحلقي أن قطاع التعليم العالي يحظى باهتمام ومتابعة الرئيس بشار الأسد من خلال حرصه في التوسع ببناء الجامعات في كل محافظة وكذلك في بناء الكليات الجديدة للارتقاء بمستوى التعليم العالي وتفيد الاستقرار في كل المحافظات والتخفيف عن الطلبة من التنقل وخلق المناخ المناسب لهم للدراسة وتنمية القدرات، وأكد الحلقي اهتمام الحكومة بتطوير المستوى التعليمي في الجامعات السورية والاهتمام بالبحث العلمي والإبداعي وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، وأكد الحلقي أن جامعاتنا ستبقى مناهل للعلم المعرفة ومصانع لبناة المستقبل في وجه الفكر التكفيري الهدام والمجرم.

كما زار الحلقي جرحى أبطال الجيش العربي السوري وجرحى الاعتداءات الإرهابية على المواطنين الأبرياء في المشفى العسكري باللاذقية واطمأن على وضعهم الصحي ومستوى الخدمات الطبية المقدمة إليهم وخاطبهم قائلاً: أنتم الشهداء الأحياء بفضل تضحياتكم وتقديمكم أجسادكم قرابين عز وفخار من أجل أن يبقى وطنكم شامخاً وعزيزاً، مؤكداً أن تضحياتهم لن تذهب هدراً وأن الانتصارات التي يحققها جيشنا الباسل وقوى الأمن الداخلي يومياً نالت إعجاب الأصدقاء في العالم وسببت إرباكاً وصدمة لأعداء الوطن وأن تحرير مطار كويرس هو الخطوة الأولى على طريق تحرير كل شبر من الأرض السورية. بوركت تضحياتكم وسوف تبقون باهتمام الحكومة وتقدم لكم الدعم اللازم لمتابعة حياتكم بشكل مستقر وطبيعي.

بفائدة لا تقل عن ١٣٪ وضمانة عقارية تغطي ٢٠٠٪ من القرض.. «العقاري» ينوي إطلاق القروض التشغيلية مطلع العام القادم

الوطن

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن بدء المصرف العقاري بمنح القروض التشغيلية مع مطلع العام القادم، وذلك بناءً على القرار الأخير الصادر عن مصرف سورية المركزي الذي طلب بموجبه من جميع المصارف العامة إطلاق القروض التشغيلية بشكل فوري والإعلان عن المنتج بالشكل المناسب في وسائل الإعلان.

وقد انتهى المصرف من وضع الضوابط لمنح قروضاً تشغيلية لتمويل رأس المال العامل للمشاريع في قطاعات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، والإنتاج الصناعي والحرف اليدوية لأجل لا يتجاوز سنة واحدة، وعلى ألا يتجاوز سقف القرض ٣ ملايين ليرة سورية، وأن يكون التسديد بشكل شهري أو ربع سنوي كحد أقصى.

وحددت التعليمات التنفيذية الصادرة عن المصرف الفائدة المطبقة على هذه القرض بما لا يقل عن ١٣ بالمئة، وذلك بعد مراعاة أن الفائدة المطبقة حالياً على الوديعة لأجل والتي تصل ١١ بالمئة والكلفة على الودائع بحدود ٩ بالمئة. ووفقاً لتعليمات مجلس النقد والتسليف جاء في التعليمات التنفيذية الصادرة عن العقاري أنه في حال الطلب بتمديد أو جدولة القرض أو أي من أقساطه يجب ألا تتجاوز المدة ستة أشهر.

وبالنسبة للضمانات ووفقاً للتعليمات التنفيذية الموضوعة من المصرف يجب أن يتم تقديم ضمانة عقارية سكنية في منطقة آمنة بحيث يمكن إجراء كشف عليها والتنفيذ عليها إن لزم الأمر، على ألا تقل القيمة التقديرية عن ٢٠٠ بالمئة من قيمة القرض مع إمكانية أن يتكون الضمانة باسم الغير.

واشترطت التعليمات التنفيذية أن يكون المشروع المطلوب تمويله جاهزاً للاستثمار، وأن يتم تقديم دخل فعلي قائم، كما اشترطت أن يتم إجراء كشف فني على المشروع من الفرع بعد ستة أشهر من التمويل للتأكد من أن مبلغ القرض قد صرف على المشروع وعلى مسؤوليته وفي حال عدم استخدامه في المشروع الممول يقوم الفرع المعني بالتنفيذ على الضمانة مباشرة ويتم إعلام الإدارة العامة بذلك، كما حددت التعليمات التنفيذية قيمة عمولة الارتباط بنسبة ١ بالمئة يتم استيفاؤها من قيمة القرض الممنوح.

وحسب المصدر يتم تحديد الخطة التسليفية القابلة للتوظيف من المصرف كل ثلاثة أشهر بناءً على دراسة سيولة المصرف والوضع المالي له، على أن يتم اعتمادها من مجلس إدارة المصرف، وأن يتم توزيعها على الفروع بحسب الوضع الأمني في المحافظات.

من جهة أخرى وحسب مصادر الـ«الوطن» اتخذ المصرف الصناعي قراراً مبدئياً بعدم إطلاق القروض التشغيلية، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الديون الممنوحة من المصرف وتوجيه جهوده في الفترة الحالية إلى تحصيل مستحقاته.

مدير «تنمية الصادرات» لـ«الوطن»: نحسب صادراتنا على دولار بـ٣٥٠ ليرة ونحتاج إلى جيل جديد من المصدرين

علي محمود سليمان

بيّن مدير عام الهيئة العامة لتنمية وترويج الصادرات إيهاب اسمندر أن الهيئة لا يوجد لديها إجراء خاص عند حدوث تذبذب في سعر الصرف، وهي تعمل وفق عملية متكاملة لدعم المصدرين من خلال الدعم الفني وخفض التكاليف ودعم الترويج وهي تقدم بشكل اعتيادي من الهيئة، في حين قطاع الأعمال والمصدرين دائماً ما يكون لديه إجراءات احتياطية احترازية مسبقة لتفادي المشكلات التي تحدث عند تذبذب سعر الصرف.

وتوضيحاً لبعض الأفكار التي تتوارد من بعض الاقتصاديين بأن انخفاض قيمة العملة الوطنية يشجع على التصدير، بيّن اسمندر لـ«الوطن» أن العملية التصديرية هي عملية مركبة لا يخدمها عامل وحده فكل عامل يخدمها بدرجة معينة، وبالعادة فإن انخفاض سعر صرف الليرة السورية يشجع المستوردين الأجانب على استجرار كميات أكبر من السلع والبضائع، حيث تصبح السلعة أرخص قياساً بعمليات التحويل، ولكن لتحقيق نتائج كبيرة يجب أن نملك كميات إنتاج توازي الطلب الخارجي.

كما أن الانخفاض في قيمة العملة الوطنية يجب ألا يؤثر في القدرة التشغيلية داخل البلد، لكون المصدر نفسه حتى يتمكن من تصدير سلعته النهائية، سيحتاج إلى استيراد مواد أولية من خارج البلد، وعندما يجدها أغلى نتيجة ارتفاع سعر الصرف سيتوجه إلى تقنين استيراده وبالتالي ينعكس على الكميات المنتجة المعدة للتصدير، والمعروف بالنظرية الاقتصادية أن انخفاض سعر العملة هو أحد المحفزات لزيادة التصدير ولكن الأمر معقد ويحتاج لتكامل عدة جوانب، حيث إن النقص في الإنتاج داخلياً هو أحد أسباب انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية، فعندما تنخفض كمية الإنتاج عن الطلب الحقيقي في السوق تنخفض قيمة العملة وهو ما يسمى «فجوة الاقتصاد الحقيقي» والآن في سورية أهم ما يجب العمل عليه هو زيادة الإنتاج بكل الوسائل.

مضيفاً إنه للوصول إلى زيادة الإنتاج يجب التركيز على تأمين المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج التي لا يتم استيرادها كونها أقل تكلفة للعملية الإنتاجية، أما ما يتم استيراده من مستلزمات الإنتاج فيجب أن يكون هناك تتضافر وتعاون من جهات مختلفة لتخفيف عبء استيرادها لنصل إلى زيادة الإنتاج، يجب ألا تكون كلها على عاتق المنتج وحده ما دامت الزيادة في الاستيراد ستكون لمصلحة زيادة الطاقة الإنتاجية.

ولفت اسمندر إلى أن السعر الذي يتم تحديده للصادرات يكون سعراً وسطياً للفترة التي يتم احتساب حجم الصادرات فيها ولذلك تم احتساب سعر ٣٥٠ ليرة سورية للصادرات وهو رقم يتم احتسابه من أجل حسابات حجم الصادرات والحسابات الاقتصادية للتسعير داخل السوق فقط، في حين العملية التصديرية لا تحتاج لتحديد السعر لأنها تتم بالدولار بشكل مباشر.

وأشار اسمندر إلى وضع خطة متكاملة تتعلق بالتركيز على تطوير المنشآت الإنتاجية المتوسطة والصغيرة والتعامل مع جيل جديد من المصدرين، واختيار سلع من ٣٠ إلى ٤٠ سلعة وتقديم دراسة متكاملة عنها ولقدرتها التنافسية والجدوى من تقديم الدعم لها، والتركيز على زيادة هوية المنتجات السورية لتكون ذات هوية سورية واضحة، وتشجيع بعض المنشآت السورية للإنتاج في ظل ماركات عالمية والحصول على وكالات حصرية لها، كما أن العمل ما يزال مستمراً لإحداث البيت التجاري السوري في المرحلة القادمة، والبداية ستكون غالباً من خلال التعاون مع روسيا، إضافة إلى إحداث قرية الصادرات السورية في اللاذقية بالتعاون مع الجانب الروسي.

٤,٢ مليارات ليرة استثمارات في الخطة الإسعافية للصناعة عام ٢٠١٦

الوطن

خصصت الحكومة ما يزيد على ٤,٢٢ مليارات ليرة سورية لوزارة الصناعة، كاعتمادات استثمارية في الخطة الإسعافية للعام القادم (٢٠١٦)، بحيث تؤمن من الموارد المحلية للوزارة والجهات التابعة لها، بعد أن شطبت هذا المبلغ من حقل الموارد الخارجية والتي جاءت تحت بند تمويل خط التسهيل الائتماني.

جاء ذلك في إطار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بعد مناقشات المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦، والتي تمت بحضور وزير الصناعة والفنيين المعنيين.

وبينت الحكومة في كتاب وجهته إلى وزارة الصناعة أن هذه الاعتمادات الاستثمارية يجب أن توزع على المشاريع الموافق عليها والمدرجة في خطة وزارة الصناعة.

وتمت الموافقة على رصد اعتماد مالي وقدره ٥٠٠ مليون ليرة سورية لمعمل العصائر في منطقة الساحل التابع للمؤسسة العامة للصناعات الغذائية، بشرط أن يتم إعادة دراسة الجدوى الاقتصادية للمعمل من وزارة الصناعة/ على أن يؤخذ بالحسبان شمول المعمل على المكونات الثلاثة (كونسروة- خط ألبان وأجبان- خط عصائر)، وملاحظات هيئة التخطيط والتعاون الدولي على الدراسة.

ومنحت الحكومة وزارة الصناعة مهلة شهر واحد من تاريخه لاستكمال الدراسة ومن ثم إرسالها إلى رئاسة الوزراء. إضافة لذلك تمت الموافقة على رصد مبلغ وقدره ٢٠٠ مليون ليرة سورية لكل من وحدة مياه الفيجة والسن بواقع ١٠٠ مليون ليرة سورية لكل منهما تخصص لشراء مكنة لتطوير عملية التعبئة.

وفيما يخص مؤسسة التبغ، فقد تمت الموافقة على رصيد اعتماد إضافي للمؤسسة لشراء خطوط إنتاج جديدة بقيمة مليار ليرة سورية، على أن يتم البدء فوراً بتجهيز دفاتر الشروط الفنية الخاصة بهذه الخطوط تمهيداً للإعلان عنها إضافة لذلك تمت الموافقة على رصد مبلغ وقدره ٢٥٠ مليون ليرة سورية لمشروع شراء شاحنات للمؤسسة العامة للتبغ.

وفي المؤسسة العامة للصناعات الهندسية تمت الموافقة على إضافة اعتماد ٢٢٥ مليون ليرة سورية للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية تخصص لدعم مشاريع العدادات والمحولات وصناعة السخان الشمسي بالتساوي لكل منها.

كما وافقت الحكومة على الموافقة على إضافة مبلغ وقدره ٣٤٠ مليون ليرة سورية للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية لمصلحة معمل الشراب الجاف ومبلغ وقدره ٢ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة للصناعة الكيميائية لمصلحة معمل السيروم.

وفيما يخص المؤسسة العامة للسكر تمت الموافقة على إضافة مبلغ وقدره ٨٧ مليون ليرة سورية

وذكرت الحكومة أنه تمت الموافقة على الاعتمادات المخصصة للوزارة لتنفيذ المشاريع الواردة في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٦ وفق الجداول المعدة من وزارة المالية، بعد لحظ التعديلات السابقة.

مبيعات «الاستهلاكية» تنخفض ٣٣٪ بسبب غياب الرز والسكر المقنن.. وتأمين المواد عبر الاستيراد لا يزال قيد الدراسة!!

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في التموين لـ«الوطن» أن ما كانت تتحدث عنه وزارة التجارة الداخلية حول التعاقد على كميات كبيرة من السكر لتغطية احتياجات المواطنين المستحقة على البطاقة التموينية الحالية لا يتعدى ١٥٠ ألف طن سكر تم التعاقد عليها عبر الخط الائتماني الإيراني الأول، وأنه تم استجرار نحو ١٢٥ ألف طن من هذه الكميات ولم يتبق منها سوى ٢٥ ألف طن يتم العمل على استجرارها، في حين مسألة التعاقد على كميات كبيرة وجديدة ما زالت قيد الدراسة.

يأتي كل ذلك في وقت غابت به مادة السكر المقنن عن مراكز التوزيع والأغلبية العظمى من المواطنين لم يحصلوا على مستحقاتهم من المادة، حيث لم تسجل نسب التوزيع في دمشق أكثر من ١٠ مقابل غياب التوزيع بشكل كلي لبعض المناطق الأخرى.

وعن تمديد البطاقة التموينية الذي تحدثت عنه الوزارة مراراً وتكراراً حفاظاً على حق المواطن في الحصول على مستحقاته من المادة في حال عدم التمكن من تأمين المادة قبل نهاية العام الحالي، تبين أنه لا يوجد أي قرار حاسم بهذا الخصوص علماً أننا وصلنا إلى الشهر قبل الأخير من العام، وحتى في «حال» استطاعت الوزارة خلال الفترة القادمة تأمين المادة فإن عمليات نقلها وتوزيعها وقدرة المواطن على الحصول عليها من منافذ التوزيع تحتاج لوقت كاف وخاصة أن أغلبية المواطنين لم يحصلوا على المادة.

وهنا نسأل: ماذا تنتظر الوزارة من عملية تمديد العمل بالقسيمة الحالية وخاصة وأن الأمر لا يحتاج لأكثر من تصدير أمر إداري؟ علماً أن تساؤلنا يأتي في سياق ما يقوله المعنيون في الوزارة حول طمأنة المواطن، الذي أصبح يزور مراكز التوزيع بشكل شبه يومي بعد أن وصل سعر كيلو السكر لنحو ٢٢٥ ليرة، ليسأل عن توافر المادة، وما يدفعه لذلك خوفاً من فقدان حقه في الحصول على مستحقاته مع اقتراب نفاد الوقت المخصص للقسيمة الحالية والتي ينتهي العمل بها مع نهاية العام الحالي.

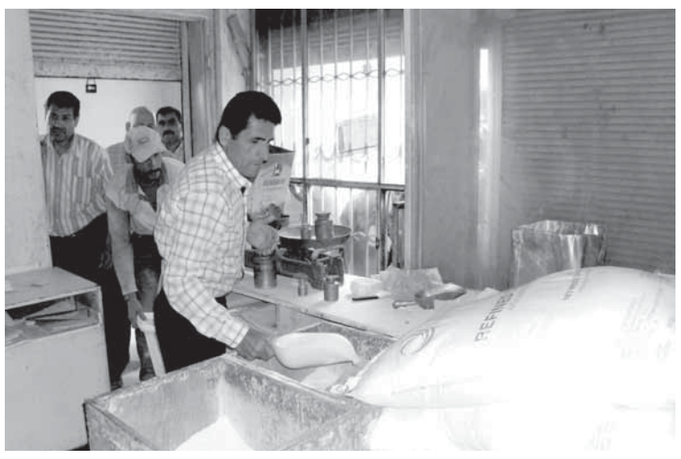

وفي محاولاتنا المتكررة والتي لم تفلح بالاتصال الهاتفي مع مدير عام الاستهلاكية لمعرفة رأيه حول ذلك، نترك الأمر في رسم المعنيين بتأمين هذه المادة الأساسية والمدعومة من الدولة، لطمأنة المواطنين أمام مراكز ومنافذ توزيع هذه المادة لكن بشكل شفاف وحقيقي.

وفي سياق متصل يكشف التقرير الصادر عن الاستهلاكية بأن حجم مبيعاتها انخفض خلال الربع الثالث من العام الحالي بنسبة ٣٣٪ عن مثيلاتها من العام السابق بسبب عدم وصول مادتي الرز والسكر المقننين، حيث بلغت مبيعات المؤسسة لهذا الربع ٣,٨٩٢ مليارات ليرة بدلاً من ٥,٩ مليارات ليرة كما كان مخططاً له.

بينما يظهر التقرير بأن قيمة المشتريات الفعلية خلال الربع نفسه بلغت ٤,٥ مليارات ليرة وهو ما يمثل ٨٥٪ من المخطط له، وأن نحو ١,٥ مليار ليرة من قيمة هذه المشتريات كانت عبر الخط الائتماني الإيراني.

وعن مخزون المؤسسة بين التقرير أن قيمة المخزون في المؤسسة بلغت مع نهاية الربع الثالث ٩,٦ مليارات ليرة، وأن نسبة إنفاق الرواتب والأجور إلى إجمالي الإنفاق العام بلغت ٧٠٪، حيث سجل التقرير بأن عدد العاملين في المؤسسة بلغ ٣٧٨٦ عاملاً في حين سجل ١٣٧ عاملاً متسرباً.

وحول الخطة الاستثمارية بلغ إجمالي اعتماد الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١٥ وفق التقرير ٩٠ مليار ليرة بلغت نسبة التنفيذ منها ٢٣٪.

كما يكشف التقرير عن أهم الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة وهي عدم وصول مادتي السكر والرز المقننين والارتفاع المطرد لسعر الصرف وخروج أكثر من نصف الطاقة التخزينية للمؤسسة من الخدمة، وتعرض المستودعات للنهب والتخريب، إضافة إلى صعوبة نقل البضائع من وإلى المحافظات الآمنة وإيصالها إلى منافذ البيع ضمن المحافظة نفسها، وخروج أكثر من ٥٠٠ منفذ من الخدمة، إضافة إلى صعوبات في نقص الآليات بسبب تضرر وفقدان الكثير من آليات المؤسسة وقدم القسم الآخر من المركبات والآليات المتوافرة في المؤسسة والتي مر على استخدامها أكثر من ٥٠ عاماً، في حين كانت المقترحات التي أوردها التقرير تركز على اعتماد مشروع تعديل مرسوم إحداث المؤسسة والسماح لها باستيراد المواد، وأن تكون المؤسسة هي المتخصص الوحيد في توزيع المواد الاستهلاكية ضمن مؤسسات التدخل الإيجابي.